



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
(الجامعة المستنصرية)
(كلية الإدارة والاقتصاد)

البحوث العلمية

العدد السابع والخمسون

السنة السادسة عشر

تأثير نظام الإيداع الإجباري في أسعار الاستهلاكية غير المعمرة: دراسة تطبيقية في مدينة أربيل لعامي 2015 و 2017

م.م. نسرین سلیمان أ.م. د. سردار عثمان أ.م. د. لقمان عثمان
حسين* باداوی** عمر***

المستخلص

لا شك ان مستوى أسعار السلع الاستهلاكية يلعب دورا مهما في تحديد اتجاهات الطلب ومستوى الاشباع والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك ، وأن دراسة مثل هذا الموضوع في غاية الأهمية وبخاصة في الدول التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية وإدارية وقانونية كما هو الحال في إقليم كردستان العراق . لذلك يقوم البحث بتحليل أثر نظام الادخار الإجباري على مستوى أسعار عينة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل . وتم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات لعل أهمها ::

- 1- تعاني المحلات التجارية لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة من مشاكل عديدة منها نظام الادخار الإجباري وتأخر دفع الرواتب فضلاً عن انخفاض جودة السلع .
 - 2- سجلت (14) مجموعة سلعية استهلاكية غير المعمرة وبأهمية نسبية (87.5%) انخفاضاً في أسعارها بسبب نظام الادخار الإجباري وتأخر دفع الرواتب .
 - 3- أظهرت النتائج ان نسبة إنخفاض الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة والبالغ (10.66%-) هي أقل من متوسط نسبة الاستقطاعات في رواتب الموظفين ولكل الفئات والبالغ (47.14%)
 - 4- عكست النتائج ان عدد أنواع السلع التركية في أسواق مدينة أربيل تأتي بالمرتبة الأولى وبأهمية نسبية (41.93%). وقد تم التوصل إلى جملة من المقترحات من أهمها ::
 - 1- تفعيل السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الموجودة في الهيكل الانتاجي والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية لكي يكون الجهاز الانتاجي مرناً وبإمكانه منافسة السلع الأجنبية .
 - 2- العمل على تنويع المنافذ الاستيرادية من دول العالم بغية مواجهة أية تقلبات حادة في كمية ونوعية السلع المستوردة ولأني سبب كان .
 - 3- تفعيل لجان الرقابة التجارية على مستوى الوحدات الادارية المختلفة وبخاصة في المنافذ الحدودية لمتابعة جودة وتأريخ صلاحية السلع .
 - 4- إعادة النظر في نظام الادخار الإجباري أما بالغائه أو تقليل نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين .
- الكلمات الرئيسية : نظام الادخار الإجباري ، أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة، مدينة أربيل .

* جامعة صلاح الدين - أربيل / كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

** جامعة نولج / كلية العلوم الادارية والمالية - قسم العلوم المالية والمصرفية

*** جامعة صلاح الدين - أربيل / كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

Abstract

There is no doubt that the level of consumer goods prices plays an important role in determining the trends of demand, the level of satisfaction, economic and social welfare of the consumer, and that the study of such a subject is very important, especially in countries that suffer from political, economic, administrative and legal crises, as the case in the Kurdistan Region of Iraq. Therefore, the research analyzes the impact of the compulsory savings system on the level of prices of a sample of non-durable consumer goods in the city of Erbil. A number of conclusions were reached.

- 1- The shops selling non-durable consumer goods suffer from many problems, such as the instability of the exchange rate, the compulsory saving system, delayed payment of salaries and the low quality of goods.
- 2 - Non-durable consumer goods group (87.5%) recorded a decline in prices, because of the compulsory savings system and delayed payment of salaries.
3. The results showed that the percentage of the decrease in prices of non-durable consumer goods (10.66%) was lower than the average percentage of deductions in salaries of employees and all categories (47.14%).
- 4 - The results reflected that the number of Turkish goods in the markets of the city of Arbil comes first and relative importance (41.93%).

A number of proposals have been reached.

- 1- Activating economic policies to address imbalances in the productive structure, and work on expanding the production base, so that the production system is flexible, and can compete with foreign goods.
- 2- Diversify the import ports from the countries of the world, in order to face any sharp fluctuations in the quantity and quality of imported goods and for any reason.
- 3- Activating the commercial control committees at the level of the various administrative units, especially in the border crossings to follow up the quality and history of the validity of the goods.
- 4- Review the compulsory savings system, either cancel it, or reduce the percentage of deductions from the salaries of employees.

Keywords: compulsory savings system, non-durable consumer goods prices, Erbil city.

المقدمة

يعاني إقليم كردستان العراق من أزمات سياسية واقتصادية وإدارية وقانونية حادة مما دفع بالحكومة إلى فرض نظام الادخار الإجباري على رواتب الموظفين المدنيين . وان دراسة مستوى الأسعار وبخاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة في ظل نسبة الاستقطاعات العالية من الرواتب في غاية الأهمية بغية تحديد اتجاهات أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة ونسبة الاستقطاعات من الرواتب .

أهمية البحث : إن دراسة اتجاهات السعر للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة ومدى مواكبتها مع نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين المدنيين في غاية الأهمية لأنها تعكس المستوى المعاشي لأسر الموظفين وبخاصة لذوي الدخل المنخفضة .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية : هل إن نظام الادخار الإجباري له دور في اتجاه الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة ؟ وهل إن اتجاه الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة بالانخفاض ؟ وفي حال اتجاه الأسعار بالانخفاض هل إن نسبة الانخفاض تواكب نسبة الاستقطاعات من الرواتب؟

هدف البحث : يهدف البحث إلى:.

- 1- بيان اتجاه التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة .
- 2- بيان نسبة التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة .
- 3- بيان مدى مواكبة نسبة التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة مع نسبة الاستقطاعات من الرواتب .

فرضية البحث : تكمن فرضية البحث في عدم مواكبة نسبة التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة مع نسبة الاستقطاعات من الرواتب .

منهجية البحث : اتبع البحث المنهج الاستقرائي للموضوع قيد الدراسة .

حدود البحث : يشمل حدود البحث مكانيا مدينة أربيل ، أما زمانيا فيشمل عامي 2015 و 2017.

خطة البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الإطار النظري للإدخار والسلع الاستهلاكية، بينما تناول المبحث الثاني الأنشطة السوقية لمحلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل وأهم المشاكل التي تحد من تطورها ، أما المبحث الثالث فيتناول نظام الادخار الإجباري وتأثيرها في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل ، وقد ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول

الاطار النظري للإدخار والسلع الاستهلاكية

(1-1) الإدخار (المفهوم ، المدارس ، المحددات ، الدوافع ، الأنواع)

أولاً :- مفهوم الادخار: يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك (العساف،الوادي،2011:225) يعرف بأنه عبارة عن الفرق بين الدخل والإنفاق على السلع الاستهلاكية،(Mankiw،2009:512-513) ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والقدر المنفق على السلع والخدمات الجارية ، أي أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك،(Romer، 2006 ، 48)، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات ولا يدفع للضرائب (Bade ,Parkin,2007:596)

ثانياً :- الادخار من منظور المدرسة الكلاسيكية والكينزية (نور اليقين ، 2012 : 59) :-

1- المدرسة الكلاسيكية :- يرى الكلاسيك بأن كل ما يدخر يستثمر وبالتالي لا يمكن ان يقلل من الطلب الكلي . ترى المدرسة الكلاسيكية ان الادخار دالة في معدل الفائدة . فزيادة معدل الفائدة يزيد ميل الأفراد إلى الادخار . أما انخفاض معدل الفائدة فيخفض الميل إلى الادخار . أي ان الادخار دالة متزايدة في معدل الفائدة . فإذا رمزنا لمعدل الفائدة بالرمز i يمكننا وفقاً لهذه المدرسة ان نكتب دالة الادخار كما يلي : $s=s(i)$

2- المدرسة الكينزية : ترى المدرسة الكينزية ان الادخار دالة في الدخل (y) فإذا أخذنا المعادلة وبدلنا فيها الاستهلاك c بقيمته من العلاقة نجد ان دالة الادخار تأخذ الصيغة الآتية $s=y-c(y)$

وإذا حسبنا مشتقة هذه الدالة نجد $ds/dy=1-dc/dy$

نطلق على هذا المشتقة أسم الميل الحدي للإدخار (MPS)

لكن مشتقة دالة الاستهلاك dc/dy هي الميل الحدي للاستهلاك (MPC (b)

ولهذا نجد : $MPS=1-MPC$

ولما كان الميل الحدي للاستهلاك MPC محصوراً بين الصفر والواحد فإن الميل الحدي للإدخار MPS

يكون بدوره أكبر من الصفر وأقل من الواحد : $0 < MPS < 1$

ثالثاً :- محددات الادخار: من أهم العوامل المؤثرة في الادخار هي (مصطفى ، سانية،2014: 214)(عاني،2010:11-15) :-

1-عوامل ديمغرافية : توزيع السكان ، العمر ، الجنس .

- 2-الثروة ، ومعدلات الدخل وتوزيع الدخل . علماً ان الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءاً منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية .
- 3-مستوى الإنتاج والإنتاجية .
- 4-العادات ، وعامل الاستهلاك والقروض الاستهلاكية .
- 5-مستوى التيقن .
- 6-معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم .
- 7-وضع مالية الدولة
- رابعا :- دوافع الادخار : يمكن إجمال أهم دوافع الادخار في الآتي (يونس ، 2016 : 9) (عجام ، سعود ، 2006 : 59-60) :-
- 1-الدخل : يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه ، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد ولكن الادخار سيزداد بنسبة اكبر من نسبة الاستهلاك ، وهذا يعد بنظر كينز قانوناً نفسياً أساسياً .
- 2-معدل الفائدة : يرى الاقتصاديون ان انخفاض معدل الفائدة يسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الانخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي.
- 3-النظام المالي : إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخل أنخفض حجم مدخرات الأفراد وعلى العكس .
- 4-الاستقرار الدولي: تؤثر التوقعات التي تحدث في اوقات الأزمات الاقتصادية والحروب في حجم الادخار
- 5-النظام الاقتصادي : هو الذي يحدد توزيع الدخل على طبقات المجتمع فهناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين البلدان المتقدمة والنامية .
- خامساً: مصادر الادخار (مصطفى ، سانية ، 2014 : 215) (عجمية ، ناصف ، نجا ، 2007 : 219) :-
- 1- مدخرات القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي، أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية،و تتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في الآتي :
- أ-المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات ، تتفق هذا الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار .

- ب-الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات والأسواق المالية المختلفة.
- ج-الاستثمار المباشر في شراء الاراضي والمزارع والمتاجر والمساكن إذ يصاحب الاستثمار الادخار فالمدخر هو نفسه المستثمر .
- د-سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة .

2-مدخرات قطاع الأعمال الخاص: أي ما تقوم به الشركات بإدخار جزء من أرباحها، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان . ويتوقف قطاع الاعمال على الأرباح المتحققة ، وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات ، وكذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة ومنظمة فانه يترتب على ذلك زيادة إيداع الشركات في فترات الرواج والرخاء ، وكذلك يتوقف على طبيعته وبرامجه وخطته في المستقبل .

3-مدخرات قطاع الأعمال العام: لقد أصبح لدى معظم الدول النامية في الوقت الحاضر قطاعاً عاماً يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية إلا ان فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المخطط عليها أدى إلى تراجعها على الأخص في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وبذلك زاد دور القطاع الخاص في التنمية .

4-الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية . فإذا كان هنالك فائض أتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة) . أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز ، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى وعن طريق طبع نقود جديدة .

5-السياسات الحكومية تجاه الادخار: ان سياسة الادخار تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية لأن هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية أو بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية ، ومن أبرز الاجراءات التي يمكن ان تتخذ من أجل زيادة الادخارات في ظل اطار سياسة الادخار ، والتي يمكن ان يتصل العديد منها بالسياسة المالية أو التجارية أو السياسات الأخرى ذات العلاقة .

سادسا :- أنواع الادخار حسب طبيعة التكوين :-

1- الادخار الاختياري : وهو شكل أساسي من أشكال الادخار ويتم عن طريق اقتناع الفرد اقتناعا إراديا ومقدما بالامتناع عن استهلاك جزء مما يحصل عليه من دخل ، واستثماره بقصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب الفرد بين ما يحصل عليه من فائدة عاجلة وفائدة آجلة تترتب على تجنب هذا الجزء من الدخل لسبب أو لآخر وعلى ضوء اعتبارات مستقبلية تتصل بالفرد أو أسرته أو من يخلفهم من بعده حين يكون قد أتم دوره في الحياة .وبعبارة أخرى فإن الادخار الاختياري هو إيداع فردي متروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الادخار دون ان يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به ، وذلك مثل ما لدى الأفراد من ودائع ، وحسابات ادخارية ، وكذلك الادخار عن طريق شراء شهادات الاستثمار بأنواعها ، وصناديق التوفير في البنوك والبريد . ولما كان الادخار الفردي اختيارياً فالفرد علاوة على حريته في تحديد المبلغ الذي يدخره فإن له الحرية المطلقة في اختيار الوسيلة لذلك (نور اليقين ، 2012: 62-64) (الطيب ، 2016: 4) .

2- الادخار الإجباري : هو شكل أساسي من أشكال الادخار الذي تلجأ اليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه ، يقصد به ذلك الادخار الذي يتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة الزامية ومن ثم يتمثل في احداث قيد على الميل الطبيعي للاستهلاك ، وخاصة لدى الأفراد . وتلجأ الدولة لمثل هذا الادخار لعدة أسباب تتمثل في كونه مصدراً لتمويل المشاريع الاستثمارية كشق الطرقات ، وبناء مدارس ،.... إلخ ، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي إلخ ، وذلك مثل مدخرات الأفراد لدى الدولة - للتأمين ومعاشات التقاعد - وكذلك التأمينات الاجتماعية ، والإدخار الإجباري الناجم عن التضخم ، وقد أحتل هذا النوع من الادخار ، أهمية كبيرة في أدب التنمية ، خاصة فيما يتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لضالة الدخل القومي من جهة ، وزيادة النسبة المخصصة للاستهلاك من هذا الدخل من جهة أخرى ، وبالتالي فإن الادخار الاختياري ، قد لا يكون كافياً لتمويل الاستثمارات الجديدة ، إضافة إلى الصعوبات التي تعيق رفع معدل هذا النوع من الادخار (نور اليقين ، 2012 : 63-64) (الحوالة ، 1983 : 57-58) .

(2-1) السلع الاستهلاكية (المفهوم ، الأنواع)

أولاً:- مفهوم السلعة الاستهلاكية: السلعة هي أي شيء يمكن أن يكون موضوع التبادل. أما السلع الاستهلاكية فهي تلك السلع الملموسة والتي يقوم المستهلك بشرائها بغرض الاستهلاك النهائي (هيكل ، 1986: 151- 153)

ثانياً :- أنواع السلع حسب المدة الزمنية (www.abahe.co.uk) :-

1- السلع غير المعمرة : يشتريها المستهلك عادة لإستخدام واحد وعدة استخدامات محدودة مثل المشروبات الغازية والمواد الغذائيةإلخ. أو هي السلع التي يستعملها المستهلك مرة أو مرات معدودة مثل الصابون.

2- السلع شبه المعمرة.

3- السلع المعمرة : فهي تلك السلع التي يشتريها المستهلك لاستهلاكها عبر فترات زمنية طويلة كالسيارات . أو هي سلع استهلاكية يستعملها المستهلك لمدة طويلة مثل الثلاجة والسيارة والأثاث.

ثالثاً: تصنيف السلع حسب المعاملات(الجاسم،2008: 150-152)(Bernanke،Frank،-2007:131-132) :-

1-السلع سهلة المنال: وهي السلع الاستهلاكية التي يشتريها المستهلك باستمرار، وبصورة متكررة وبأقل جهد ممكن ، وبدرجة قليلة من المقارنة ، ومن أمثلتها الصحف والسجائر والصابون والكبريت .

2-سلع التسويق : تضم السلع التي يشتريها المستهلك بعد اجراء مقارنات بين العلامات المتلفة للسلعة التي يريد شرائها ، من حيث ملاءمتها ، وجودتها ، وسعرها ، وتصميمها ، وشكلها ، وغيرها من معايير المقارنة التي يختارها ، ومن أمثلة هذه السلع : الأثاث ، الملابس ، السيارات ، الأجهزة الكهربائية (برادات وتلفاز وغسالات وحواشيب). وتقسم سلع التسويق إلى مجموعتين رئيسيتين هما : سلع التسويق النمطية والتي تتصف بقدر كبير من التشابه في جودتها ، ومواصفاتها النوعية ، وتفاوت في أسعارها ، وتجري المقارنات على أساس السعر .المجموعة الثانية : سلع التسويق غير النمطية وتشمل الأثاث والملابس ، إذ تكون بعض خصائص هذه السلع أكثر أهمية من السعر بالنسبة للمستهلك .

3-السلع الخاصة : ان السلع الخاصة هي السلع التي يبذل المستهلك جهودا خاصة للحصول عليها ، ويكون مستعدا للانتظار وقتا ما ، أو ينتقل إلى مكان ما حتى يعثر على السلعة ويقتنيها ، وغالبا ما يتم شراؤها لغرض التفاخر .

4-السلع غير المطلوبة : تعد السلع غير المطلوبة سلعا لا يفكر المستهلك بشرائها حاليا أو قد لا يعرفها ، مثل التأمين على الحياة ، الموسوعات العلمية ، أجهزة إنذار الحريق . تواجه الشركات صعوبة في الإعلان والبيع الشخصي عند تسويق مثل هذه السلع .

المبحث الثاني

الأنشطة السوقية لمحلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل وأهم المشاكل التي تحد من تطورها

بغية التعرف على مستوى الأنشطة السوقية لمحلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة وأهم المشاكل التي تواجه تطور نشاطات تلك المحلات تم تقسيم هذا المبحث إلى ما يأتي :-

2-1:تاريخ فتح المحلات التجارية :يتضح من جدول (1) أن مجموع عينة البحث البالغ(53)* محلاً تجارياً ، منهم (21) تم افتتاحها في المدة (2011- 2017) وبأهمية نسبية (39.62%) ، و (20) منهم تم افتتاحها في المدة (2001- 2010) وبأهمية نسبية (37.74 %)، وان (12)منهم تم افتتاحها في المدة (1991-2000) وبأهمية نسبية (22.64%) . يتضح من خلال النسب ان (77.36%) من المحلات يعود فتحها إلى المدة(2001-2017)، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة تدفق العوائل إلى مدينة أربيل، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي زيادة المحلات لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

الجدول (1)

تاريخ فتح المحلات التجارية لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل

النسبة المئوية	التكرارات	تاريخ فتح المحلات التجارية
22.64	12	2000-1991
37.74	20	2010-2001
39.62	21	2017-2011
100	53	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة .

* تم توزيع استمارة الاستبانة التي تم صياغتها على (53) محلا تجارياً و بطريقة عشوائية اخذة بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي لحدود بلدية مدينة اربيل فضلاً عن حجم تلك المحلات .

2-2: مستوى الأنشطة السوقية لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة :بالنسبة لمستوى الأنشطة السوقية لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة وكما هو موضح في جدول (2) ، يأتي بالمرتبة الأولى المستوى (مناسب) إذ بلغ عدد الاجابات (34) وبأهمية نسبية (64.15%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية المستوى (جيد) ، إذ بلغ عدد الاجابات (14) وبأهمية نسبية (26.41%) أما المرتبة الثالثة فهي لمستوى (ضعيف) ، إذ بلغ عدد الاجابات (4) وبأهمية نسبية (7.55%) في حين يأتي بالمرتبة الرابعة المستوى (ممتاز) ، إذ بلغ عدد الاجابات (1) وبأهمية نسبية (1.89%) . يتضح من خلال النسب ان(92.45%) من محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة أشاروا إلى وجود الزواج للسلع الاستهلاكية وبمستويات مختلفة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأهمية النسبية العالية للسلع قيد الدراسة في سلة المستهلكين .

الجدول (2)

مستوى الأنشطة السوقية لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة
في مدينة أربيل

المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
ممتاز	1	1.89
جيد	14	26.41
مناسب	34	64.15
ضعيف	4	7.55
المجموع	53	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

2-3: دور النازحين في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة :وبالنسبة لدور النازحين في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة وكما هو موضح في جدول (3) ، يأتي بالمرتبة الأولى وجود الدور ب (نعم) إذ بلغ عدد الاجابات (32) وبأهمية نسبية (60.38%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية وجود الدور ب (إلى حد ما) ، إذ بلغ عدد الاجابات (19) وبأهمية نسبية (35.85%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لوجود الدور ب (لا) ، إذ بلغ عدد الاجابات (2) وبأهمية نسبية (3.77%) . يتضح من خلال النسب ان(96.23%) من المحلات لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة، أشاروا إلى وجود دور إيجابي للنازحين في زيادة الطلب على المواد الغذائية.

الجدول (3)

دور النازحين في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل

وجود دور في زيادة الطلب	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	32	60.38
إلى حد ما	19	35.85
لا	2	3.77
المجموع	53	100

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

2-4 : أهم المشاكل التي يعاني منها محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة: أما بالنسبة لأهم المشاكل التي يعاني منها محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة وكما هو موضح في جدول (4) ، فيأتي بالمرتبة الأولى نظام الادخار الإجباري وتأخر دفع الرواتب، إذ بلغ عدد الاجابات (19) وبأهمية نسبية (25%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية انخفاض جودة السلع ، إذ بلغ عدد الاجابات (15) وبأهمية نسبية (19.74%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للتغير (للتلاعب) بتاريخ صلاحية السلع، إذ بلغ عدد الاجابات (14) وبأهمية نسبية (18.42%)، ويأتي كل من المنافسة بين الأسواق الصغيرة والأسواق الكبيرة وكثرة السلع المقلدة والأزمات السياسية والاقتصادية بالمراتب الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي إذ بلغ عدد الاجابات لكل منهم (12) و(6) و(3) على التوالي وبأهمية نسبية (15.79%) و (7.89%) و (3.94%) على التوالي . وجاء بالمرتبة السابعة كل من تراكم قروض الزبائن (المستهلكين) والتلاعب بماركات / علامات الشركات والسلع ، إذ بلغ عدد الاجابات (2) وبأهمية نسبية (2.63%) ، وكانت المرتبة الثامنة لكل من كثرة الشركات غير المرخصة وعدم وجود الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الضرائب ، إذ بلغ عدد الاجابات (1) وبأهمية نسبية (1.32%)، يتضح من خلال النسب ان(63.16%) من محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة تعاني من مشاكل نظام الادخار الإجباري وتأخر دفع الرواتب وانخفاض جودة السلع، فضلاً عن التلاعب بتاريخ صلاحية السلع، والتي تعود إلى وجود ضعف في المؤسسات الادارية والاقتصادية والقانونية ، مما نتجت عنها تراكم تلك المشاكل وستنعكس على مقدار الربح المخطط أو المتوقع من قبل ادارة تلك الأسواق .

الجدول (4)

أهم المشاكل التي تعاني منها محلات بيع السلع الاستهلاكية
غير المعمرة في مدينة أربيل/ عام 2017

النسبة المئوية	التكرارات	المشاكل
25	19	نظام الادخار الإجباري وتأخر دفع الرواتب
19.74	15	انخفاض جودة السلع
18.42	14	تغير (تلاعب) تأريخ صلاحية السلع
15.79	12	المنافسة بين الاسواق الصغيرة والاسواق الكبيرة
7.89	6	كثرة السلع المقلدة
3.94	3	الازمات السياسية والاقتصادية
2.63	2	تراكم قروض الزبائن (المستهلكين)
2.63	2	التلاعب بماركات (علامات) الشركات والسلع
1.32	1	كثرة الشركات غير المرخصة
1.32	1	عدم وجود الإنتاج المحلي
1.32	1	زيادة نسبة الضرائب
100	76	المجموع

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

المبحث الثالث

نظام الادخار الإجباري وتأثيرها في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل
بغية التعرف على تأثير نظام الادخار الإجباري في أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة تم تقسيم
هذا المبحث إلى ما يأتي :-

1-3 : تحليل تأثير نظام الادخار الإجباري في أسعار المواد الغذائية : بغية التعرف على أثر نظام
الادخار الإجباري في أسعار المواد الغذائية تم تقسيم هذه الفقرة إلى ما يأتي :-

اولا : أسعار الرز قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (5) أسعار الرز قبل وبعد نظام
الادخار الإجباري ولد (17) نوع ، يأتي بالمرتبة الأولى الرز الهندي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده
(13) وبأهمية نسبية (76.47%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية كل من الرز الإيراني والتركي والارجنتيني
والمحلي (عراقي / كوردي) ، إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (5.88%) لكل منهم أيضاً .
وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (10) أنواع وبأهمية نسبية (58.82%) تغير أسعارها

باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وان (4) أنواع وبأهمية نسبية (23.53%) تغير أسعارها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (3) أنواع وبأهمية نسبية (17.65%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (28.57%-) ولد (رز كوردي)، بالمقابل بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الارتفاع (37.03%) ولد (رز التون- تركي)، وان أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض ل (رز مرجان- هندي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (-10.53%) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الارتفاع ل (رز مشهور- هندي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (12.50%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (10.57%-) .

الجدول (5) أسعار الرز قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(كغم/دينار)

نوع الرز	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري / عام 2017	نسبة التغير ^(*)
رز هانا-هندي	1800	1500	-16.67
رز هينا-هندي	2100	1600	-23.81
رز بون خوش-هندي	1800	1400	-22.22
رز محمود-هندي	1900	1500	-21.05
رز مرجان-هندي	1900	1700	-10.53
رز مشهور-هندي	1600	1800	12.5
رز سور كول-هندي	2200	1800	-18.18
رز اميرة-هندي	2400	2000	-16.67
رز الملك-هندي	1800	1300	-27.78
رز كوباني-هندي	1500	1500	0
رز رويال-هندي	2000	1500	-25
رز كلاب-هندي	1400	1400	0
رز احمد-هندي	1500	1700	13.33
رز راز-ايراني	1250	1250	0
رز التون-تركي	1080	1480	37.03
رز inci-ارجنتيني	1500	2000	33.33
رز كوردي	3500	2500	-28.57
متوسط مجموع الأسعار	1837.06	1642.94	-10.57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

تم احتساب نسبة التغير بالاعتماد على القانون الاتي:

$$r^{(*)} = \left[\left(\frac{Y_t}{Y_0} \right)^{\frac{1}{n-1}} - 1 \right] * 100$$

حيث ان: (r : نسبة التغير، Y_t: قيمة المؤشر في السنة الأخيرة، Y₀: قيمة المؤشر في السنة الاولى، n: عدد السنوات).
المصدر: (درويش، 2002، 209).

ثانيا : أسعار البرغل قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (6) أسعار البرغل قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولد (8) أنواع ، إذ ان كل الأنواع من الإنتاج التركي . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (6) أنواع وبأهمية نسبية (75%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لنوعين وبأهمية نسبية (25%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (23.53-%) ولد (برغل خوش - تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (برغل الوزير - تركي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (16.67-%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (20.11-%) .

الجدول (6)

أسعار البرغل قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(اكياس/دينار)

نوع البرغل	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
برغل التونسية- تركي	9000	7000	-22.22
برغل زير- تركي	8500	7000	-17.65
برغل نورس- تركي	9000	7000	-2.22
برغل هانا- تركي	4500	3500	-22.22
برغل تاك- تركي	1000	1000	0
برغل حصان اسود- تركي	1000	1000	0
برغل خوش- تركي	8500	6500	-23.53
برغل الوزير- تركي	4500	3750	-16.67
متوسط مجموع الأسعار	5750	4593.75	-20.11

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثالثا : أسعار العدس قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (7) أسعار العدس قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولد (9) أنواع ، فيأتي بالمرتبة الأولى العدس التركي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (6) وبأهمية نسبية (66.67%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية العدس الإيراني ، إذ بلغ عدده

(3) وبأهمية نسبية (33.33%) ، وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (5) أنواع وبأهمية نسبية (55.56%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (4) أنواع وبأهمية نسبية (44.44%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (-36.36%) ولد (عدس تاك- تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (عدس زير- تركي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (-12.50%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (-10.68%).

الجدول (7)

أسعار العدس قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(ا كياس/دينار)

نوع العدس	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
عدس التونسا-تركي	2500	2000	-20
عدس زير-تركي	2000	1750	-12.5
عدس نورس-تركي	2500	2500	0
عدس زيو-تركي	1250	1250	0
عدس تاك-تركي	2750	1750	-36.36
عدس حصان اسود-تركي	2500	2500	0
عدس خوش-ايراني	2500	2000	-20
عدس رز-ايراني	1750	1250	-28.57
عدس راز-ايراني	8000	8000	0
متوسط مجموع الأسعار	2861.11	2555.56	-10.68

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

رابعا : أسعار الفاصوليا قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (8) أسعار الفاصوليا قبل وبعد نظام الادخار الإجباري و لـ (6) أنواع ، يأتي بالمرتبة الأولى الفاصوليا التركي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (5) وبأهمية نسبية (83.33%) ، يأتي بالمرتبة الثانية الفاصوليا المصري ، إذ بلغ عدده (1) وبأهمية نسبية (16.67%) . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (3) أنواع

وبأهمية نسبية (50%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار ل (3) أنواع وبأهمية نسبية (50%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (20-%) و ل (فاصوليا زير- تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لكل من (فاصوليا التونسا - تركي) و(فاصوليا ايفون- مصري) ، إذ بلغت نسبة التغير فيهما (16.67- %). أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (10.34-%) .

الجدول (8) أسعار الفاصوليا قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(ا كياس/دينار)

نوع الفاصوليا	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
فاصوليا نورس-تركي	2500	2500	0
فاصوليا زير-تركي	2500	2000	-20
فاصوليا التونسا-تركي	3000	2500	-67,16
فاصوليا تاك-تركي	2000	2000	0
فاصوليا رز-تركي	1500	1500	0
فاصوليا ايفون-مصري	3000	2500	-16.67
متوسط مجموع الأسعار	2416.67	2166.67	-10.34

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

خامسا : أسعار زيوت الطبخ قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (9) أسعار زيوت الطبخ قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (13) نوع ، يأتي بالمرتبة الأولى زيوت الطبخ التركي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (11) و بأهمية نسبية (84.62%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية كل من زيوت الطبخ الايراني والسعودي ، إذ بلغ العدد (1) لكل منهما وبأهمية نسبية (7.69%) لكل منهما أيضاً .وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (10) أنواع وبأهمية نسبية (76.92%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وان نوعاً واحداً فقط وبأهمية نسبية (7.69%) تغير سعرها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسبة التغير الموجبة ، في حين لم تتغير الأسعار لنوعين وبأهمية نسبية (15.39%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (40-%) وذلك لكل من (زيت زير- تركي) و(زيت التونسا- تركي) و(زيت inci- تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض ل (زيت نورس- تركي) ، إذ بلغت نسبة

التغير فيها (14.28-%) ، وفيما يتعلق بنسبة التغير بإتجاه الارتفاع والتي حصلت لـ (زيت فاملي-تركي) بلغت (4.17-%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (24.85-%) .

الجدول (9)

أسعار زيوت الطبخ قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل (علبة/دينار)

نوع الزيت	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/عام 2017	نسبة التغير
زيت زير-تركي	2500	1500	-40
زيت انجي-تركي	2000	1500	-25
زيت التونسا-تركي	2500	1500	-40
زيت هانا-تركي	2000	1500	-25
زيت زيو-تركي	1500	1250	-16.67
زيت نورس-تركي	1750	1500	-14.28
زيت فاملي-تركي	1200	1250	4.17
زيت مرجان-تركي	2000	1500	-25
زيت تاك-تركي	2000	1500	-25
زيت inci-تركي	2500	1500	-40
زيت ودود-تركي	1500	1500	0
زيت راز - إيراني	1000	1000	0
زيت عافية-سعودي	3500	2500	-28.57
متوسط مجموع الأسعار	1996.15	1500	-24.85

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سادسا : أسعار معجون الطماطم قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول(10) أسعار معجون الطماطم قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (6) أنواع ، فيأتي بالمرتبة الأولى معجون الطماطم التركي من حيث انواعها ، إذ بلغ عدده (3) وبأهمية نسبية (50%) ويأتي بالمرتبة الثانية معجون الطماطم الايراني ، إذ بلغ عدده (2) وبأهمية نسبية (33.33%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لمعجون الطماطم الأسباني ، إذ بلغ عدده (1) وبأهمية نسبية (16.67%) .وبالنظر (علبة/دينار) نسب تغير الأسعار يتضح ان نوعا واحدا فقط وبأهمية نسبية (16.67%) تغير

سعرها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسبة التغير السالبة ولد (معجون التونسا- تركي) ، وقد بلغت نسبة التغير فيها (20-%) ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (5) أنواع وبأهمية نسبية (83.33%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (5-%) .

الجدول (10)

أسعار معجون الطماطم قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(علبة/دينار)

نوع معجون الطماطم	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
معجون زير-تركي	1000	1000	0
معجون التونسا-تركي	2500	2000	-20
معجون نوركان-تركي	2000	2000	0
معجون راز-ايراني	2500	2500	0
معجون روزين-ايراني	1000	1000	0
معجون فالنسيا-اسباني	1000	1000	0
متوسط مجموع الأسعار	1666.67	1583.33	-5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

سابعا : أسعار الملح قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (11) أسعار الملح قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (7) أنواع ، فيأتي بالمرتبة الأولى الملح التركي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (4) وبأهمية نسبية (57.14%) ويأتي بالمرتبة الثانية الملح العراقي إذ بلغ عدده (2) وبأهمية نسبية (28.57%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للملح الايراني إذ بلغ عدده (1) وبأهمية نسبية (14.29%) . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان نوعين وبأهمية نسبية (28.57%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (5) أنواع وبأهمية نسبية (71.43%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (40-%) ولد (ملح راز- ايراني) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (ملح سورداش- عراقي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (25-%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (14.28-%) .

الجدول (11)

أسعار الملح قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق
مدينة أربيل

(ا كياس/دينار)

نوع الملح	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
ملح سورداش-عراقي	1000	750	-25
ملح اوكرد-عراقي	1000	1000	0
ملح يود-تركي	500	500	0
ملح زير-تركي	500	500	0
ملح نورس-تركي	500	500	0
ملح التونسا-تركي	500	500	0
ملح راز-إيراني	1250	750	-40
متوسط مجموع الأسعار	750	642.86	-14.28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثامنا : أسعار الدجاج المجمدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (12) أسعار الدجاج المجمدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ود (9) أنواع ، فيأتي بالمرتبة الأولى الدجاج التركي من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (6) وبأهمية نسبية (66.67%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية كل من الدجاج العراقي والأماراتي والبرازيلي إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (11.11%) لكل منهم أيضاً . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان كل أنواع الدجاج تغيرت أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (23.07%) ود (دجاج بيليج- تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (دجاج شان بليدا- تركي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (5.55%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (13.5%) .

الجدول (12)

أسعار الدجاج المجمدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(عدد/دينار)

نوع الدجاج	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير %
دجاج اعتماد - أربيل - عراقي	7000	6500	-7.14
دجاج بيليج - تركي	6500	5000	-23.07
دجاج gedik - تركي	6000	5000	-16.67
دجاج كوزدة - تركي	6000	5500	-8.33
دجاج شان بليدا - تركي	4500	4250	-5.55
دجاج بانفيك - تركي	4000	3500	-12.5
دجاج دروة - تركي	5000	4000	-20
دجاج ساديا - اماراتي	5500	5000	-9.09
دجاج برازيلي	5500	4500	-18.18
متوسط مجموع الأسعار	5555.55	4805.55	-13.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

تاسعا : أسعار لحم روست قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (13) أسعار لحم روست قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (6) أنواع ، إذ ان كل نوع يعود إلى دولة معينة وبأهمية نسبية متساوية ، والدول عبارة عن : البرازيل - استراليا - الهند - تركيا - الأرغواي أيضاً الباكستان .وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان نوعا واحدا فقط وبأهمية نسبية (16.67%) تغير سعرها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسبة التغير السالبة ولـ (لحم الوادي - تركي) ، وقد بلغت نسبة التغير فيها (28.57%) ، أيضاً لم يتغير السعر لنوع آخر وبأهمية نسبية (16.67%) ولـ (لحم - باكستاني) ، وان (4) أنواع وبأهمية نسبية (66.66%) تغير أسعارها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الارتفاع (75%) ولـ (لحم - هندي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الارتفاع لـ (لحم - استرالي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (16.67%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (24.39%) .ويمكن إرجاع ذلك إلى ان أسعار اللحوم

الحمراء مرتفعة والمنتجة في الداخل (رغم انخفاضها من 16 ألف دينار عراقي إلى 14 ألف دينار عراقي) مقارنة بأسعار لحوم روست المستوردة مما أدى إلى تغير اتجاه الطلب من اللحوم الحمراء المحلية إلى لحوم روست المستوردة .

الجدول (13)

أسعار لحم روست قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(كغم/دينار)

نوع لحم روست	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
لحم القيمة-برازيلي	6000	8000	33.33
لحم - استرالي	6000	7000	16.67
لحم- هندي	4000	7000	75
لحم الوادي-تركي	1750	1250	-28.57
لحم - اوركواي	6000	8000	33.33
لحم-باكستاني	7000	7000	0
متوسط مجموع الأسعار	5125	6375	24.39

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

عاشرا : أسعار بيض المائدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (14) أسعار بيض المائدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (3) أنواع ، إذ أن كل نوع يعود إلى دولة معينة وبأهمية نسبية متساوية ، والدول عبارة عن : العراق - تركيا أيضاً إيران . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان الأنواع الثلاثة تغيرت أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (33.33-%) ولـ (بيض عراقي)، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (بيض إيراني) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (21.43-%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (27.08-%) .

الجدول (14)

أسعار بيض المائدة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في
أسواق مدينة أربيل

(طبقة/دينار)

نوع بيض المائدة	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
بيض عراقي	4500	3000	-33.33
بيض تركي	4000	3000	-25
بيض إيراني	3500	2750	-21.43
متوسط مجموع الأسعار	4000	2916.67	-27.08

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الحادي عشر: أسعار الجبن قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (15) أسعار الجبن قبل وبعد نظام الادخار الإجباري و(13) نوع ، فيأتي بالمرتبة الأولى كل من الجبن التركي والايرواني من حيث الأنواع ، إذ بلغ العدد (3) لكل منهما وبأهمية نسبية (23.08%) لكل منهما أيضاً ، ويأتي بالمرتبة الثانية الجبن الفرنسي إذ بلغ عدده (2) وبأهمية نسبية (15.39%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لكل من الجبن العراقي / كوردي والسعودي والمصري والبولندي والاسترالي ، إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (7.69%) لكل منهم أيضاً . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (5) أنواع وبأهمية نسبية (38.46%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (8) أنواع وبأهمية نسبية (61.54%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (-33.33%) و(جبن مانيزان - إيراني) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لكل من (جبن كوردي/عراقي) و(جبن موراديت - تركي) إذ بلغت نسبة التغير فيهما (-14.28%) أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (-8.8%) .

الجدول (15)

أسعار الجبن قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق
مدينة أربيل

(العلبة/دينار)

نوع الجبن	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
جبن كوردي-عراقي	1400	1200	-14.28
جبن مراعي-تركي	1250	1250	0
جبن موراديت-تركي	3500	3000	-14.28
جبن لبنه-تركي	1500	1500	0
جبن صباح-إيراني	500	500	0
جبن كاله-إيراني	1000	750	-25
جبن مانيزان-إيراني	750	500	-33.33
جبن بووك-سعودي	2000	2000	0
جبن البقرة العجيبة- مصري	500	500	0
جبن كرافت-فرنسي	2500	2500	0
جبن بقرة ضاحكه-فرنسي	1250	1250	0
جبن كيري-بولندي	1500	1500	0
جبن صقر-استرالي	4500	3750	-16.67
متوسط مجموع الأسعار	1703.85	1553.85	-8.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الثاني عشر : أسعار اللبن قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (16) أسعار اللبن قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (7) أنواع ، فيأتي بالمرتبة الأولى اللبن الإيراني من حيث أنواعها ، إذ بلغ عدده (4) وبأهمية نسبية (57.14%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية اللبن العراقي ، إذ بلغ عدده (2) وبأهمية نسبية (28.57%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للبن التركي ، إذ بلغ عدده (1) وبأهمية نسبية (14.29%) . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (4) أنواع وبأهمية نسبية (57.14%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (3) أنواع وبأهمية نسبية (42.86%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (-22.22%) ولـ (لبن

بروسان- تركي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (لبن أربيل - عراقي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (18.18- %) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجمالي مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجمالي بلغت (12.28- %) .

الجدول (16)

أسعار اللبن قبل وبعد نظام الادخار الإجمالي في أسواق مدينة أربيل

(كغم/دينار)

نوع اللبن	الأسعار قبل نظام الادخار الإجمالي/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجمالي/ عام 2017	نسبة التغير
لبن يومي-أربيل - عراقي	2500	2000	-20
لبن محلي-أربيل - عراقي	2750	2250	-18.18
لبن يروسان -تركي	2250	1750	-22.22
لبن دامداران-إيراني	2500	2500	0
لبن بازن-إيراني	2000	2000	0
لبن كالا-إيراني	1250	1000	-20
لبن بكاه-إيراني	1000	1000	0
متوسط مجموع الأسعار	2035.71	1785.71	-12.28

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الثالث عشر : أسعار السكر قبل وبعد نظام الادخار الإجمالي : يتضح من جدول (17) أسعار السكر قبل وبعد نظام الادخار الإجمالي ولد (12) نوع ، يأتي بالمرتبة الأولى السكر التركي من حيث أنواعه ، إذ بلغ عدده (5) وبأهمية نسبية (41.67%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية كل من السكر العراقي والسعودي والاردني والمصري والايرواني والأمريكي والأسترالي ، إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (8.33%) لكل منهم أيضاً . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (5) أنواع وبأهمية نسبية (41.67%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، أيضاً (5) أنواع أخرى وبأهمية نسبية (41.67%) تغير أسعارها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة ، في حين لم تتغير الأسعار لنوعين وبأهمية نسبية (16.66%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (-25%) وذلك لكل من (سكر زيو- تركي) و (سكر التونسا- تركي) ، بالمقابل بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الارتفاع (66.67%) وذلك لكل من (سكر الورد- عراقي) و(سكر زير- تركي) و(سكر راز- تركي) ، وان أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (سكر استرالي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها

(8.89%-) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الارتفاع لكل من (سكر نورس- تركي) و(سكر امريكي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيهما (25%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (5.56%) .

الجدول (17)

أسعار السكر قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل (كغم / دينار)

نوع السكر	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
سكر الورد-عراقي	750	1250	66.67
سكر زيو-تركي	1000	750	-25
سكر نورس-تركي	1000	1250	25
سكر زير-تركي	750	1250	66.67
سكر راز-تركي	750	1250	66.67
سكر التونسا-تركي	2000	1500	-25
سكر الاسرة-السعودية	1250	1000	-20
سكر استرالي	900	820	-8.89
سكر امريكي	1000	1250	25
سكر راز-ايراني	750	750	0
سكر تاك- مصري	1000	1000	0
سكر-اردني	1080	840	-22.22
متوسط مجموع الأسعار	1019.17	1075.83	5.56

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

الرابع عشر : أسعار الشاي قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (18) أسعار الشاي قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ول (12) نوع ، يأتي بالمرتبة الأولى الشاي السريلانكي من حيث أنواعه ، إذ بلغ عدده (11) وبأهمية نسبية (91.67%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية الشاي الإماراتي ، إذ بلغ عدده (1) وبأهمية نسبية (8.33%) .وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (4) أنواع وبأهمية نسبية (33.33%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وان (3) أنواع وبأهمية نسبية (25%) تغير أسعارها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة ، في حين لم

تتغير الأسعار لـ (5) أنواع وبأهمية نسبية (41.67%) . وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (25%) ولد (شاي أحمد- سريلانكي) ، بالمقابل بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الارتفاع (33.33%) ولد (شاي محمود- سريلانكي) ، وان أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (شاي مينا- سريلانكي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (10%) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الارتفاع لـ (شاي اكوزي- امارتي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (6.25%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (2.7%) .

الجدول (18)

أسعار الشاي قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

(اكياس/دينار)

نوع الشاي	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
شاي محمود- سريلانكا	1500	2000	33.33
شاي احمد- سريلانكا	2000	1500	-25
شاي الوزة- سريلانكا	3000	3000	0
شاي جيهان- سريلانكا	1500	1750	16.67
شاي غزال- سريلانكا	2500	2000	-20
شاي دوو غزال- سريلانكا	2000	2000	0
شاي العطور- سريلانكا	1500	1500	0
شاي قاز- سريلانكا	1750	1500	-14.28
شاي ليمو- سريلانكا	1500	1500	0
شاي التفاحة- سريلانكا	1500	1500	0
شاي مينا- سريلانكا	5000	4500	-10
شاي اكوزي- امارات	4000	4250	6.25
متوسط مجموع الأسعار	2312.5	2250	-2.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

3-2: تحليل أثر نظام الادخار الإجباري في أسعار المنظفات : بغية التعرف على أثر نظام الادخار الإجباري في أسعار المنظفات تم تقسيم هذه الفقرة إلى ما يأتي:

اولا : أسعار الصابون قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (19) أسعار الصابون قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (14) نوع ، فيأتي بالمرتبة الأولى كل من الصابون التركي والسوري من حيث الأنواع ، إذ بلغ العدد (4) لكل منهما وبأهمية نسبية (28.57%) لكل منهما أيضاً ، ويأتي بالمرتبة الثانية الصابون الماليزي ، إذ بلغ عدده (3) وبأهمية نسبية (21.43%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لكل من الصابون الايراني والهندي والألماني ، إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (7.14%) لكل منهم أيضاً . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (5) أنواع وبأهمية نسبية (35.72%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وان نوعاً واحداً فقط وبأهمية نسبية (7.14%) تغير سعرها باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسبة التغير الموجبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (8) أنواع وبأهمية نسبية (57.14%). وقد بلغت أعلى نسبة تغير باتجاه الانخفاض (28.57%-) ولـ (صابون نورا- سوري) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير باتجاه الانخفاض لـ (صابون فاكس- تركي) ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (-6.25%) ، وفيما يتعلق بنسبة التغير باتجاه الارتفاع والتي حصلت لـ (صابون لوكس- تركي) بلغت (33.33%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (9.04%-) .

الجدول (19)

أسعار الصابون قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق
مدينة أربيل

(عدد/دينار)

نوع الصابون	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
صابون لوكس-تركي	1500	2000	33.33
صابون دورا-تركي	1750	1350	-22.86
صابون ليرة-تركي	500	500	0
صابون فاكس-تركي	1600	1500	-6.25
صابون فاست-إيراني	1000	1000	0
صابون حلب-سوري	1000	1000	0
صابون نورا-سوري	1750	1250	-28.57
صابون الوزير-سوري	1250	1000	-20
صابون ممتاز-سوري	250	250	0
صابون دووروو زيتون- ماليزيا	750	750	0
صابون فلايك-ماليزيا	500	500	0
صابون دووروو خيار-ماليزيا	1500	1500	0
صابون ديتول-هندي	5000	4000	-20
صابون دوف-الماني	1000	1000	0
متوسط مجموع الأسعار	1382.14	1257.14	-9.04

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

ثانيا : أسعار المسحوق قبل وبعد نظام الادخار الإجباري : يتضح من جدول (20) أسعار المسحوق قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (14) نوع ، يأتي بالمرتبة الأولى المسحوق التركي من حيث انواعها ، إذ بلغ عدده (6) وبأهمية نسبية (42.86%) ، يأتي بالمرتبة الثانية المسحوق الإيراني ، إذ بلغ عدده (4) وبأهمية نسبية (28.57%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لكل من المسحوق السوري والأردني والسعودي والألماني إذ بلغ العدد (1) لكل منهم وبأهمية نسبية (7.14%) لكل منهم أيضاً . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (11) نوع وبأهمية نسبية (78.57%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا

ما عكسته نسب التغير السالبة ، في حين لم تتغير الأسعار لـ (3) أنواع وبأهمية نسبية (21.43%) .وقد بلغت أعلى نسبة تغير بإتجاه الانخفاض (-32.69%) ولد (مسحوق اريال- سعودي) ، بالمقابل أدنى نسبة تغير بإتجاه الانخفاض لكل من (مسحوق Tek- تركي) و(مسحوق ABC- تركي) إذ بلغت نسبة التغير فيهما (-5.56%) . أما نسبة التغير لمتوسط مجموع الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط مجموع الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (-16.91%)

الجدول (20)

أسعار المسحوق قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق
مدينة أربيل

(باكيت/دينار)

نوع المسحوق	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
مسحوق Tek- تركي	9000	8500	-5.56
مسحوق ابجه- تركي	10000	10000	0
مسحوق برايت- تركي	12000	10000	-16.67
مسحوق بيرؤز - تركي	10000	9000	-10
مسحوق بينكو- تركي	11500	8500	-26.09
مسحوق ABC- تركي	9000	8500	-5.56
مسحوق setare- إيراني	6500	4500	-30.77
مسحوق اوندكس- إيراني	9000	7000	-22.22
مسحوق عادي- إيراني	18000	13000	-27.78
مسحوق ماريا- إيراني	500	500	0
مسحوق نورا- سوري	9500	8000	-15.79
مسحوق fain- أردني	7000	7000	0
مسحوق اريال -سعودي	13000	8750	-32.69
مسحوق ميكا- الماني	9500	8500	-10.52
متوسط مجموع الأسعار	9607.14	7982.14	-16.91

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على استمارة الاستبانة

3-3 : تحليل متوسط أسعار المجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة : بغية التعرف على متوسط أسعار المجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري تم تقسيم هذه الفقرة إلى ما يأتي :-

أولاً: متوسط أسعار المجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة : يتضح من جدول (21) متوسط أسعار المجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري ولـ (16) مجموعة سلعية فضلاً عن نسب التغير الحاصلة فيها . وبالنظر إلى نسب تغير الأسعار يتضح ان (14) مجموعة سلعية وبأهمية نسبية (87.5%) تغير أسعارها باتجاه الانخفاض وهذا ما عكسته نسب التغير السالبة ، وهناك مجموعتين سلعيتين وبأهمية نسبية (12.5%) تغير أسعارهما باتجاه الارتفاع وهذا ما عكسته نسب التغير الموجبة . وبالنسبة للتغيرات الحاصلة باتجاه الانخفاض فيأتي بالمرتبة الأولى مجموعة بيض المائدة إذ بلغت نسبة التغير فيها (27.08- %) ، ويأتي بالمرتبة الثانية مجموعة زيت الطبخ ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (24.85- %) ، أما المرتبة الثالثة فهي لمجموعة البرغل ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (20.11- %) ، أما المراتب الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر فهي لكل من المجاميع السلعية الآتية : المسحوق والملح والدجاج المجمدة واللبن والعدس والرز والفاصوليا والصابون والجبن ومعجون الطماطم والشاي على التوالي إذ بلغت نسبة التغير (16.91- %) و (14.28- %) و (13.5- %) و (12.28- %) و (10.68- %) و (10.57- %) و (10.34- %) و (9.04- %) و (8.8- %) و (5.0- %) و (2.7- %) على التوالي . أما بالنسبة للتغيرات الحاصلة باتجاه الارتفاع فيأتي بالمرتبة الأولى مجموعة لحم روست ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (24.39%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية مجموعة السكر ، إذ بلغت نسبة التغير فيها (5.56%) . وبالنظر إلى الجدول يتضح ان نسبة التغير لمتوسط أسعار المواد الغذائية بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط أسعار المواد الغذائية قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (9.18- %) ، أما نسبة التغير لمتوسط أسعار المنظفات بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط أسعار المنظفات قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (15.93- %) ، وأما بالنسبة لنسبة التغير لمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (10.66- %) .

الجدول (21)

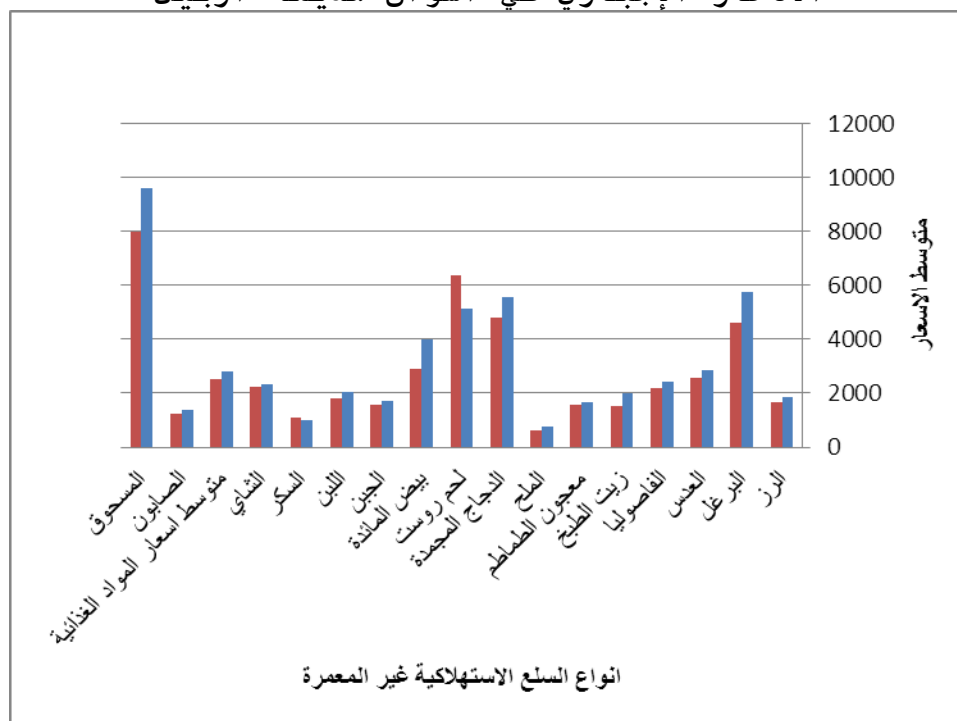
متوسط أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة قبل وبعد نظام
الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل

السلع الاستهلاكية غير المعمرة	الأسعار قبل نظام الادخار الإجباري/ عام 2015	الأسعار بعد نظام الادخار الإجباري/ عام 2017	نسبة التغير
الرز	1837.06	1642.94	-10.57
البرغل	5750	4593.75	-20.11
العدس	2861.11	2555.56	-10.68
الفاصوليا	2416.67	2166.67	-10.34
زيت الطبخ	1996.15	1500	-24.85
معجون الطماطم	1666.67	1583.33	-5
الملح	750	642.86	-14.28
الدجاج المجمدة	5555.55	4805.55	-13.5
لحم روست	5125	6375	24.39
بيض المائدة	4000	2916.67	-27.08
الجبنة	1703.85	1553.85	-8.8
اللبنة	2035.71	1785.71	-12.28
السكر	1019.17	1075.83	5.56
الشاي	2312.5	2250	-2.7
متوسط أسعار المواد الغذائية	2787.82	2531.98	-9.18
الصابون	1382.14	1257.14	-9.04
المسحوق	9607.14	7982.14	-16.91
متوسط أسعار المنظفات	5494.64	4619.14	-15.93
متوسط الأسعار	3126.17	2792.94	-10.66

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (من 5 إلى 20)

الشكل (1)

متوسط أسعار السلع الاستهلاكية غير المعمرة قبل وبعد نظام الادخار الإجباري في أسواق مدينة أربيل



المصدر: الجدول (21)

ثانياً: نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين حسب نظام الادخار الإجباري: يتضح من جدول (22) نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين حسب نظام الادخار الإجباري وكالاتي: تم توزيع رواتب الموظفين على (14) فئة ، تبدأ الفئة الأولى ب(101-200) ألف دينار عراقي وان نسبة الاستقطاعات منها تساوي ب (15%) ، بالمقابل تبدأ الفئة الرابعة عشر ب(5001 فما فوق) ألف دينار عراقي ، وان نسبة الاستقطاعات منها تساوي ب (75%) ، وبالنظر إلى الجدول يتضح ان نسبة الاستقطاعات تزداد ب (5%) وبشكل متساو وتدرجي وحسب الفئات باتجاه الارتفاع (باستثناء الفئة الرابعة عشرة ، إذ ان نسبتها متساوية مع الفئة التي سبقتها)، وان متوسط نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين ولكل الفئات بلغ (47.14%)، بالمقابل نسبة التغير لمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (10.66- %) ، مما يعني ان نسبة انخفاض الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة هي أقل من نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين ككل (لكل الفئات) وفي

حال استمرار نظام الادخار الإجباري وبهذه النسب سوف تزداد نسبة الفجوة بين الأسعار ودخل الأسر وتؤدي إلى تفاقم كثير من المشاكل للأسر بسبب عدم إمكانية مواكبة ادخاراتهم السابقة لتلبية متطلبات الأسر من السلة الاستهلاكية غير المعمرة ، هذا فضلاً عن المجاميع السلعية الاستهلاكية الأخرى سواء كانت معمرة أم للبنود الخدمية.

الجدول (22)

نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين حسب نظام الادخار الإجباري

الفئات(الف دينار)	مقدار الرواتب كامثلة	نسبة الادخار الإجباري %	مقدار الادخار	مقدار الراتب بعد نظام الادخار الإجباري
200-101	179000	15	26.850	152.150
300-201	264000	20	52.800	211.200
400-301	356000	25	89000	267000
500-401	453000	30	135.900	317.100
600-501	551000	35	192.850	358.150
700-601	649000	40	259.600	389.400
800-701	752000	45	338.400	413.600
900-801	847000	50	423.500	423.500
1000-901	948000	55	521.400	426.600
1500-1001	1189000	60	713.400	475.600
2000-1501	1678000	65	1090.700	578.300
3000-2001	2345000	70	1641.500	703.500
5000-3001	3780000	75	2835000	945000
5001 فما فوق	5676000	75	4257000	1419000

المصدر: حكومة إقليم كردستان /العراق - وزارة المالية والاقتصاد -المديرية العامة للموازنة

3-4: حصة دول العالم من السلع في أسواق السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل لعام 2017

بغية التعرف على حصة دول العالم من السلع في أسواق السلع الاستهلاكية غير المعمرة في مدينة أربيل لعام 2017 تم تقسيم هذه الفقرة إلى ما يأتي :-

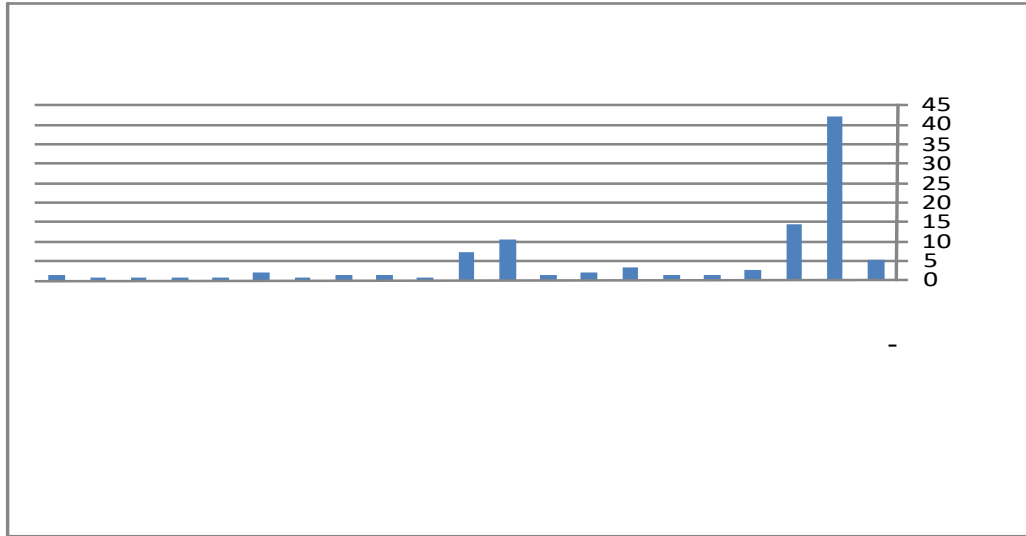
اولا : حصة دول العالم حسب النوع و العدد لكل سلعة : يتضح من جدول (23) أنواع السلع والبالغة (16) نوعا والموزعة على (20) دولة فضلاً عن الإنتاج المحلي/العراق . وبالنظر إلى كل نوع من السلعة الواحدة يتضح ان السلع التركية تأتي بالمرتبة الأولى ولكل من : البرغل وزيت الطبخ والفاصوليا والدجاج المجمدة والعسل والملح ومعجون الطماطم والمسحوق والسكر وبأهمية نسبية (100%) و(84.61%) و(83.33%) و(66.67%) و(66.67%) و(57.14%) و(50%) و(42.86%) و(41.67%) على التوالي ، فضلاً عن أنواع كل من الصابون والجبن وبأهمية نسبية (28.57%) و(23.07%) على

التوالي جنباً إلى جنب كل من سوريا وإيران على التوالي . وتأتي بالمرتبة الأولى السلع السريلانكية والهندية والإيرانية ولكل من : الشاي والرز واللبن على التوالي وبأهمية نسبية (91.67%) و(76.47%) و(66.67%) على التوالي ، وبالنسبة لأنواع لحم روست فإن الأهمية النسبية متساوية لكل من تركيا وأستراليا والهند والبرازيل والأرغواي وباكستان ، أيضاً الأهمية النسبية لعدد أنواع بيض المائدة متساوية لكل من الإنتاج المحلي/العراق وتركيا وإيران . أما المرتبة الثانية لعدد أنواع كل من السلع الآتية : الشاي والصابون والمسحوق ومعجون الطماطم والملح والعدس والفاصوليا والجبن فهي لكل من الامارات وماليزيا وإيران والعراق وإيران ومصر وفرنسا على التوالي وبأهمية نسبية (8.33%) و(21.43%) و(28.57%) و(33.33%) و(28.57%) و(33.33%) و(16.67%) و(15.38%) وعلى التوالي . وأما المرتبة الثانية لعدد أنواع كل من السلع الآتية : السكر وزيت الطبخ والرز والدجاج المجمدة واللبن فأنها موزعة على عدد من الدول وبنفس الأهمية النسبية .

ثانياً : حصة دول العالم حسب أنواع السلع : يتضح من جدول (23) أنواع السلع والبالغ (155) سلعة والموزعة على (20) دولة فضلاً عن الإنتاج المحلي/العراق . فيأتي بالمرتبة الأولى تركيا ، حيث بلغ عدد أنواع السلع (65) وبأهمية نسبية (41.93%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية إيران إذ بلغ عدد أنواع السلع (22) وبأهمية نسبية (14.19%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للهند إذ بلغ عدد أنواع السلع (16) وبأهمية نسبية (10.32%) ، وأما المرتبة الرابعة فهي لسريلانكا إذ بلغ عدد أنواع السلع (11) وبأهمية نسبية (7.10%) ، وجاء العراق بالمرتبة الخامسة ، إذ بلغ عدد أنواع السلع (8) وبأهمية نسبية (5.16%) . وقد جاء كل من سوريا والسعودية بالمرتبتين السادسة والسابعة على التوالي ، حيث بلغ عدد أنواع السلع (5) و (4) لكل منهما على التوالي وبأهمية نسبية (3.22%) و (2.58%) لكل منهما على التوالي ، وفيما يتعلق بالمرتبة الثامنة فهي لكل من ماليزيا ومصر إذ بلغ عدد أنواع السلع (3) لكل منهما وبنفس الأهمية النسبية (1.93%) ، أما فيما يتعلق بالمرتبة التاسعة فهي لكل من الامارات والمانيا وأستراليا والاردن والبرازيل وفرنسا إذ بلغ عدد أنواع السلع (2) وبنفس الأهمية النسبية (1.29%) ، وأما فيما يتعلق بالمرتبة العاشرة والأخيرة فهي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والارجنتين والأرغواي وبولندا وباكستان وأسبانيا إذ بلغ عدد أنواع السلع (1) وبنفس الأهمية النسبية (0.65%) . يتضح من خلال ما سبق ان الشركات التركية أكثر مهيمنة على أسواق مدينة أربيل لترويج وتسويق كثير من سلعها ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها جغرافية وإدارية وسياسية والتي نتجت عنها علاقات اقتصادية قوية بين إقليم كردستان العراق مع تركيا .

الشكل (2)

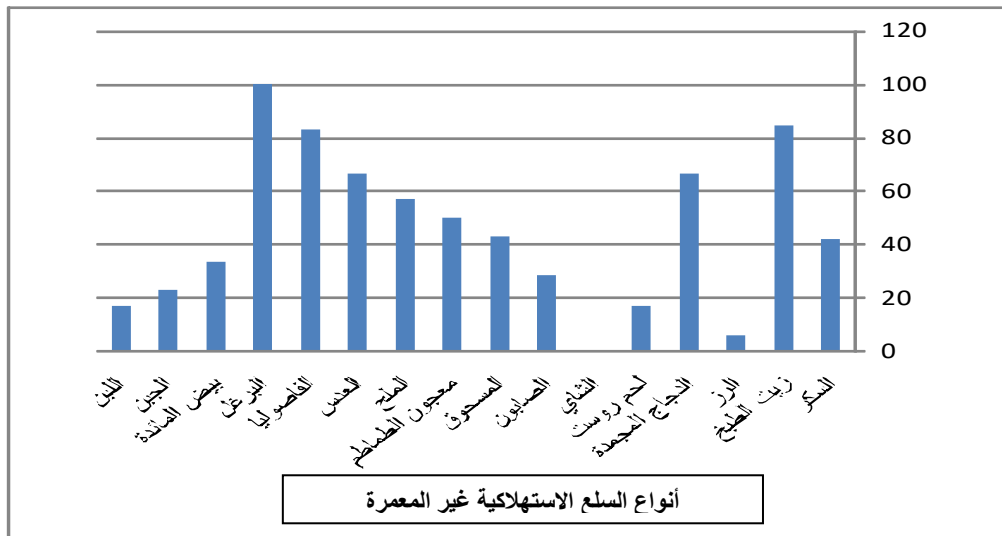
نسبة حصة السلع الاجنبية في أسواق مدينة أربيل لعام 2017



المصدر: الجدول (23)

الشكل (3)

نسبة حصة السلع التركية في أسواق مدينة أربيل لعام 2017



المصدر: الجدول (23)

الاستنتاجات

في ضوء التحليلات السابقة يمكن إستنتاج الآتي:

- 1- إن نسبة (77.36%) من المحلات يعود فتحها إلى المدة (2001-2017)، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة تدفق العوائل إلى مدينة أربيل، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي زيادة المحلات لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة.
- 2- إن نسبة (92.45%) من محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة أشاروا إلى وجود الرواج للسلع الاستهلاكية وبمستويات مختلفة وذلك بسبب الأهمية النسبية العالية للسلع قيد الدراسة في سلة المستهلكين .
- 3- إن نسبة (96.23%) من المحلات لبيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة، أشاروا إلى وجود دور إيجابي للنازحين في زيادة الطلب على المواد الغذائية.
- 4- إن نسبة (63.16%) من محلات بيع السلع الاستهلاكية غير المعمرة تعاني من مشاكل نظام الادخار الإجباري و تاخر دفع الرواتب وانخفاض جودة السلع، فضلاً عن التلاعب بتاريخ صلاحية السلع، والتي تعود إلى وجود ضعف في المؤسسات الادارية والاقتصادية والقانونية، مما نتجت عنها تراكم تلك المشاكل وستنعكس على مقدار الربح المخطط أو المتوقع من قبل ادارة تلك الأسواق .
- 5- سجلت (14) مجموعة سلعية استهلاكية غير معمرة وبأهمية نسبية (87.5%) انخفاضاً في أسعارها ، وإن نسبة التغير لمجموعة بيض المائدة تأتي بالمرتبة الأولى ، حيث بلغت نسبة التغير فيها (27.08%-) وتأتي بالمرتبة الثانية مجموعة زيت الطبخ إذ بلغت نسبة التغير فيها (24.85%-) أما المرتبة الثالثة فهي لمجموعة البرغل إذ بلغت نسبة التغير فيها (11.20%-) ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها وجود منتجات محلية بديلة تنافس المنتجات المستوردة .
- 6- كشفت النتائج ان نسبة التغير لمتوسط أسعار المواد الغذائية والمنظفات بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط الأسعار للمواد الغذائية والمنظفات قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (9.18%-) و(15.93%-) على التوالي .
- 7- أشرت النتائج إلى ان نسبة التغير لمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة بعد نظام الادخار الإجباري مقارنة بمتوسط الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة قبل نظام الادخار الإجباري بلغت (10.66%-) .
- 8- أظهرت النتائج ان نسبة انخفاض الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة والبالغة (10.66%-) هي أقل من متوسط نسبة الاستقطاعات في رواتب الموظفين ولكل الفئات والبالغ

(47.14%) . مما قد يؤدي إلى تفاقم كثير من المشاكل منها عدم إمكانية تلبية متطلبات الأسر الاستهلاكية .

9- عكست النتائج ان عدد أنواع السلع التركية تأتي بالمرتبة الأولى ، وبأهمية نسبية (41.93%) ويأتي بالمرتبة الثانية ايران ، وبأهمية نسبية (14.19%) ، أما المرتبة الثالثة فهي للهند وبأهمية نسبية (10.32%) . يتضح من خلال النسب ان الشركات التركية اكثر مهيمنة على أسواق مدينة أربيل لترويج وتسويق كثير من سلعها ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة اسباب منها جغرافية وادارية وسياسية والتي نتجت عنها علاقات اقتصادية قوية بين إقليم كردستان العراق مع تركيا .

10- يأتي العراق بالمرتبة الخامسة من حيث عدد أنواع السلع ، وبأهمية نسبية (16.5%) وهذا يدل على ضعف الإنتاج المحلي عن منافسة السلع الاجنبية بسبب تخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسة والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي .

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح الآتي:

- 1- تفعيل السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الموجودة في الهيكل الانتاجي والعمل على توسيع القاعدة الانتاجية لكي يكون الجهاز الانتاجي مرنا وبإمكانه منافسة السلع الأجنبية.
- 2- العمل على تنويع المنافذ الاستيرادية من دول العالم بغية مواجهة أية تقلبات حادة في كمية ونوعية السلع المستوردة ولأي سبب كان .
- 3- تفعيل لجان الرقابة التجارية على مستوى الوحدات الادارية المختلفة وبخاصة في المنافذ الحدودية لمتابعة جودة وتاريخ صلاحية السلع .
- 4- دراسة أسعار السلع الاستهلاكية وربطها بالسياسات السعيرية والمالية من أجل تمكن المستهلك ذي الدخل المحدود من الحصول على تلك السلع .
- 5- بما ان نسبة الاستقطاعات من رواتب الموظفين هي أكبر من نسبة انخفاض الأسعار للمجاميع السلعية الاستهلاكية غير المعمرة ، لذلك من الضروري إعادة النظر في نظام الادخار الإجباري أما بالغائها أو تقليل نسبة الاستقطاعات .
- 6- ومن اجل تواصل البحث العلمي في مجال السلع الاستهلاكية من الضروري القيام بدراسة أثر نظام الادخار الإجباري في أسواق السلع الأخرى والخدمات وبخاصة للأدوية فضلاً عن أسواق الخدمات الصحية ككل .

المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية :-

- 1- الجاسم، محمد خالد، مبادئ التسويق، الطبعة الأولى، منشورات جامعة البعث، دمشق-سوريا، 2010
- 2- الحوالة ، شاكر محمود شهاب ، الاستثمار الزراعي وفعاليته في تنمية الاقتصاد الريفي العراقي مع إشارة خاصة بعد سنة 1968 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 1983 .
- 3- درويش، حسين ديكان، اثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء، المجلد(1)، العدد(4)، 2002.
- 4- سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد(6)، 2008.
- 5- سياسة المنتج في المفهوم التسويقي، الموقع(www.abahe.co.uk)، بتاريخ(2017-9-20).
- 6- الطيب ، عبد المنعم محمد ، تعبئة المدخرات ، 2016.
- 7- عاني، محمد عبد الزهرة، مصادر التمويل الخارجية و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع اشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، 2010.
- 8- عجام ، ميثم صاحب ، سعود ، علي محمد ، فح المديونية الخارجية للدول النامية ، الطبعة الأولى ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2006.
- 9- عجمية ، محمد عبد العزيز ، ناصف ، ايمان عاطية ، نجا ، علي عبد الوهاب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية - مصر ، 2007.
- 10 العساف ، احمد عارف ، الوادي ، محمود حسين ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان - الاردن ، 2011.
- 11 مصطفى ، عبد اللطيف ، سانية ، عبد الرحمن ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت -لبنان ، 2014.
- 12 نور اليقين،خلادي ايمان،دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2012.
- 13 هيكل ، عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الاحصائية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت - لبنان ، 1986.

- 14 يونس، جهاد عبد الباقي، تقدير دالة الادخار في السودان باستخدام المتغيرات المتباطئة للفترة 1980-2013، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016.

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية

- 1-Michael ، ، Robin، parkin Bade، Foundation of Economics، ، Pearson Education، New York، 2007
- 3-Frank، Robert H. and Bernanke، Ben S.، Principles of Economic، Third Edition ، Mc Graw-Hill، Inc ، New York، 2007
- 2- Mankiw، N. Gregory، Macro Economics، Seventh Edition، Mc Graw-Hill، Inc، New York، 2009
- 4- Romer، David، Advanced Macr Economics، Third Edition، Mc Graw-Hill، Inc، New York ، 2006